ناهد حبيب الله (*)

القدس بين الضم والاستبعاد

يبحث هذا المقال في السياسات والإجراءات والقوانين الإسرائيلية، وكيف أنها ساهمت في تغريب المجتمع الفلسطيني في القدس الشرقية. ويحلل المقال هذه النماذج والممارسات من أجل تبيان تأثيرها على حياة المقدسيين الفلسطينيين، وكيف أنها تعيق أي احتمالات للمجتمع لأن ينمو ويزدهر ضمن الحدود الاسرائيلية المرسومة.

يركز هذا المقال على ثلاثة محاور رئيسية تساهم في عملية تغريب هذا المجتمع والحد من إمكانياته.

هذه المحاور هي: المواطنة، والتخطيط والهوية.

أجرت إسرائيل بعد احتلال القدس مباشرة في العام ١٩٦٧ تعدادا للسكان الفلسطينيين الذين يعيشون في المدينة – ومن لم يكن منهم متواجدا فعليا في ذلك الوقت فقد حقه في الإقامة في مدينته. سجل التعداد السكاني حوالي ٦٦,٠٠٠ فلسطيني ممن يعيشون داخل حدود بلدية القدس؛ وتم منح هؤلاء السكان وضع «الإقامة الدائمة» من قبل دولة إسرائيل.

الإقامة الدائمة في إسرائيل هي وضع قانوني تم تعريفه للمهاجرين إلى الدولة من خلال قانون الدخول إلى إسرائيل للعام ١٩٥٢.[١]

منح هذا الوضع الجديد والغامض للمقدسيين الفلسطينيين في المدينة مجموعة محدودة من الحقوق الاجتماعية والثقافية، ولكن بدون أي حقوق سياسية أو مدنية.

إن استخدام هذا التصنيف القانوني –«مقيمين دائمين»– لتحديد وضع المقدسيين الفلسطينيين هو مضلل تماما. فمثلا تعريف «المقيمين الدائمين» في الولايات المتحدة هو على النحو التالي:

(*) أكاديمية فلسطينية.

المصطلح هنا خادع، لأن الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية ليسوا من المهاجرين الذين وصلوا إلى القدس كأجانب ويمرون في عملية التجنيس ليكتسبوا الجنسية الإسرائيلية، فإسرائيل هي التي فرضت سلطتها على هذه المنطقة بعد العام ١٩٦٧. لهذا، فإن ابتكار وضع الإقامة الدائمة على السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية لا يخدم المسار نحو تحقيق المواطنة كما يشير هذا المصطلح، بل يتم استخدامه كأداة من قبل الدولة لحرمان السكان الفلسطينيين من الحق في العيش بأمان في مسقط رأسهم. يضاف إلى ذلك إمكانية إلغاء الإقامة الدائمة لأسباب عديدة.

أي أجنبي دخل الولايات المتحدة «كمقيم دائم» بشكل قانوني (شرعي). كما يشار أيضا إلى «المقيمين الدائمين» عادة باسم المهاجرين ... السكان المقيمون الدائمون بشكل قانوني يتم منحهم قانونيا امتياز الاقامة الدائمة في الولايات المتحدة. ويمكن أن تصدر لهم تأشيرات المهاجرة من قبل وزارة الخارجية في خارج البلاد، أو يتم تعديلها إلى وضع «الإقامة الدائمة» من قبل مكتب خدمات المواطنة والهجرة الاميركية في الولايات المتحدة.[٢]

وبالتالي، في حالة المقدسيين الفلسطينيين؛ فإن إسرائيل جردت المصطلح من معناه الحقيقي، فمعناه الحقيقي هو أنه وضع مؤقت يكتسبه المهاجر الشرعي حتى يستوفي الشروط المطلوبة ليصبح مواطنا كامل العضوية. استخدمت إسرائيل المصطلح لتصف مجموعة من الناس ولدوا ويعيشون في بلدهم على أنهم مهاجرون إلى وطنهم .

في عالم ينتقل فيه المعنى من خلال اللغة، فإنه تم استخدام مفهوم قائم ومتعارف عليه بهدف التضليل ومحو الخصوصية المهمة في قضية معينة. فبالنسبة للمقدسيين الفلسطينيين مفهوم «الإقامة الدائمة» يظلم السكان، لأنه ومن خلال وصفهم بمثل هذه التسمية والتصنيف فإن سياقاً محدداً يفرض نفسه. ومن لم يكن مطلعا على خصوصية القدس الشرقية، سيعتقد بأن دولة إسرائيل قد منحت المقدسيين الفلسطينيين هذا الوضع كرما وفضلا منها، في حين أن من حق أهل القدس الشرقية أن يعيشوا في موطنهم .

تقريبا، في جميع الأدبيات التي تتعامل مع الإقامة الدائمة، يفترض أن المهاجرين الذين ينتقلون إلى بلد مضيف ويعتبرون مؤهلين قانونيا من قبل تلك الدولة، يتم منحهم «الإقامة الدائمة» التي تؤهل المهاجرين للعيش والعمل في الوطن الجديد. ومن ثم يتم تغيير الحالة من الإقامة الدائمة إلى المواطنة الدائمة حال استيفاء شروط التجنيس. وبالتالي يفهم بأن الإقامة الدائمة هي حالة مؤقتة لأن المهاجرين يعلمون بأن الوضع سيتغير حالما يتم استيفاء الشروط.

المصطلح هنا خادع، لأن الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية ليسوا من المهاجرين الذين وصلوا إلى القدس كأجانب ويمرون في عملية التجنيس ليكتسبوا الجنسية الإسرائيلية، فإسرائيل هي التي فرضت سلطتها على هذه المنطقة بعد العام ١٩٦٧. لهذا، فإن ابتكار وضع الإقامة الدائمة على السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية لا يخدم المسار نحو تحقيق المواطنة كما يشير هذا المصطلح، بل يتم استخدامه كأداة من قبل الدولة لحرمان السكان الفلسطينيين من الحق في العيش بأمان في مسقط رأسهم. يضاف إلى ذلك إمكانية إلغاء الإقامة الدائمة لأسباب عديدة.

بعد قرار إسرائيل ضم القدس الشرقية، طالبت وزارة الداخلية الإسرائيلية نيابة عن الدولة بأن يتقدم سكان القدس الشرقية «بطلب لم الشمل العائلي» نيابة عن أزواجهم غير المقدسيين؛ ونفس الشروط تطبق أيضا عل طلبات لم شمل الأطفال من الزواج المختلط (أحد الزوجين فقط من القدس أو من إسرائيل)، ولوزارة الداخلية الحق في قبول أو رفض طلبات لم شمل العائلات حسب تقديرها الخاص. يشترك المقدسيون الفلسطينيون على اختلاف مشاربهم في التجربة نفسها ووجهة النظر نفسها تجاه الدولة، ويعتبرون أن وزارة الداخلية هي الفرع الاستبدادي للدولة والمسؤولة عن تجريدهم من حقهم في الإقامة في موطنهم. فقوانين الدخول والخروج من وإلى الدولة تؤثر عليهم بدون تمييز بغض النظر عن سبب الغياب. تقول إليزابيث كوهن «إن الحرمان الجماعي لمجموعة من الحقوق يخلق طبقة من أفراد المجتمع لها تجربة مشتركة مع الدولة وبقية المجتمع قد تختلف أدوارهم المجتمعية ولكنهم يشتركون في وضع

الجدار: واقع مقدسي جيد.

وحالات من العجز تعمل جميعا على وضعهم في مواقف متماثلة فيما بينهم، ومع غيرهم من شبه– المواطنين، والمواطنين، والدولة».[٣]

ووضع أحد التعقيدات الجديدة لعملية لم شمل العائلات، موضع التنفيذ في أوائل العام ١٩٩٧ ، حيث طبقت الوزارة ما يسمى «الإجراء التدريجي»، ومن خلاله تمنح صفة الإقامة الدائمة لمدة خمس سنوات وثلاثة أشهر من تاريخ الموافقة على التماس لم الشمل. وقد مكن هذا الإجراء الأزواج من العيش والعمل في القدس الشرقية، لكن بدون فوائد التأمين الصحي أو الحقوق الاجتماعية. وكما ذكر تقرير مفوضية الأمم المتحدة «في المتوسط، يستغرق الأمر عشر سنوات من تاريخ اليوم الذي يقدم فيه طلب لم الشمل إلى أن يحصل الزوج من الأراضي المحتلة على الإقامة الدائمة في إسرائيل – هذا إذا ما وافقت وزارة الداخلية على الطلب».[٤]

وقد طرأ تغيير على الإجراءات العام ٢٠٠٢ نتيجة للأمر التنفيذي رقم ١٨١٣[٥] الذي جمد تطبيق جمع شمل العائلات من الضفة الغربية وقطاع غزة. وتم تحويل هذا البند إلى قانون في العام ٢٠٠٣ بموجب قانون المواطنة وقانون الدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت) ٦٧٥٣ العام ٢٠٠٣[٦] «الذي أشار إلى «مخاوف أمنية»، ألغيت من خلاله الإجراءات المعمول بها لجمع شمل الأسر بين المواطنين الإسرائيليين والمقيمين الدائمين في القدس الشرقية وبين أزواجهم/ زوجاتهم من أي مكان آخر من الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنعتهم من العيش مع أزواجهم في إسرائيل، بما في ذلك القدس الشرقية».[٧] وتجدر الإشارة هنا للتوضيح، إلى أن أطفال المواطنين الإسرائيليين يتم منحهم جنسية بشكل تلقائي حتى لو أنهم ولدوا لزيجات مختلطة وفي خارج الدولة؛ بينما حالة أطفال المقيمين الفلسطينيين من ناحية أخرى مختلفة تماما.

ولهذا فإن الأطفال الذين يولدون من أم وأب ممن يحملون إقامة دائمة سيحصلون عموما على رقم هوية في المستشفى حيث ولدوا، ومن ثم يتم تسجيلهم في السجل السكاني، شريطة أن تتم عملية الولادة في القدس الشرقية أو في إسرائيل. أما الطفل الذي يولد لأبوين أحدهما مقيم إقامة دائمة بالقدس والآخر ليس كذلك (باستثناء الضفة الغربية وقطاع غزة)، فان المولود يمنح رقم هوية في المستشفى عند الولادة. ويجب على الوالدين تقديم استمارة التسجيل إلى وزارة الداخلية، وعليهم أيضا أن يثبتوا أنهم كانوا يعيشون في القدس الشرقية لمدة سنتين على الأقل قبل تقديمهم طلب تسجيل الطفل. وإذا ثبت أن الطفل لم يعش و/ أو لم يتم تسجيله في أماكن أخرى غير القدس فعندها يتم الموافقة على تسجيله في السجل السكاني كمقيم في القدس.

أما إذا ولد طفل من «زوجين مختلطين» (واحد من القدس الشرقية

إن حقوق المجموعة، بمفهوم النظام الجمهوري، خصوصا في بيئة عرقية- وطنية مثل إسرائيل، تعتبر أمرا حيويا ومهما لأنها تزود الأفراد بالوسائل المشروعة لمقاومة الممارسات القمعية التي تفرضها الدولة ومؤسساتها عليهم. ويفتقر المقدسيون الفلسطينيون إلى مثل هذه الحقوق لأنهم ليسوا مواطنين. فالمقدسيون الفلسطينيون من العام ١٩٦٧ فصاعدا هم مجموعة اجتماعية ليس لها أي حقوق أو صوت. فليس لديهم الحق في استخدام الآليات القانونية للدولة لمقاومة أي ظلم يلحق بهم.

والآخر من الضفة الغربية أو قطاع غزة) وولادته كانت في الضفة الغربية أو قطاع غزة، فإن الأمر متروك لوزارة الداخلية لاتخاذ القرار بشأن هذا الطفل.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الأمر التنفيذي رقم ٣٥٩٨ الصادر في حزيران ٢٠٠٨[٨] ينص على أنه يحظر قطعياً إجراء لم الشمل مع سكان قطاع غزة. وبالتالي، « فإن الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية المتزوجين من أفراد من غزة و/ أو أطفالهم ليس لديهم أي خيار سوى العودة إلى القدس بدون عائلاتهم وذويهم، أو أن يحولوا حياتهم إلى غزة بشكل دائم، وبالتالي مصادرة حقوقهم الدستورية في العيش في موطنهم الطبيعي».[٩]

ونتيجة لذلك، يتم وبشكل دائم تعطيل الروابط الاجتماعية التقليدية بين المناطق الجغرافية المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، والتي كانت قوية، مع حالات مألوفة ومتواترة من التزاوج بينهم، والانتقال من القدس الشرقية إلى أطرافها، وبالعكس.

وقد حدثت مجموعة من الإلغاءات الجماعية لحالات الإقامة كنتيجة لقرار محكمة العدل العليا العام ١٩٨٨ في قضية 'عوض ضد رئيس الوزراء'،[١٠] وقضت المحكمة أن ضم القدس الشرقية قد حول سكان القدس الشرقية إلى مقيمين دائمين في إسرائيل، وأن هكذا إقامة «تنتهي» بمجرد انتقال مركز حياة الشخص إلى مكان آخر.

ومن ثم، وفي كانون الأول ١٩٩٥ بدأت وزارة الداخلية بالنيابة عن الدولة في إلغاء حالات الإقامة بأعداد هائلة. وحسب تقرير منظمة بتسيلم، فإن أكثر من ١٤،٠٠٠ من سكان القدس الشرقية تم إلغاء إقامتهم من قبل دولة إسرائيل بين عامي ١٩٦٧ – ٢٠٠٨ ، وكان العدد أعلى في عام ٢٠٠٨ حيث خسر ٤،٥٧٧ من السكان الفلسطينيين إقامتهم.[١١]

وألقي على كاهل المقدسيين الفلسطينيين عبء آخر، حيث طُلب منهم تقديم ما يثبت بأن «مركز حياتهم» قائم في القدس. وأسفرت هذه السياسة عما أطلق عليه 'الترحيل الطوعي'.

منذ العام ١٩٦٧ ، استخدمت دولة إسرائيل جميع الوسائل الممكنة لخلق بيئة مستحيلة للفلسطينيين في القدس، وبالتالي دفعتهم إلى مربع «الترحيل الطوعي.» فمن خلال وسائل مختلفة استطاعت الدولة تحقيق ما تريد؛ وهدفها الأساسي هو تهويد القدس الشرقية، بتقليص عدد السكان الفلسطينيين في المدينة وإخضاعهم.

«الترحيل الطوعي» سياسة مراوغة، اشتملت على وسائل مختلفة وضعت معاً لضمان أن المجموعة (الفلسطينيين) لديها خيارات محدودة. وفي حالة الفلسطينيين المقدسيين، عمدت الدولة إلى إضعاف وإفقار هذه المجموعة على عدة أصعدة، سواء على الصعيد الوطني أو الاقتصادي أو الاجتماعي، بهدف تقليص الخيارات أمامهم، مما يدفعهم في نهاية المطاف إلى مغادرة حدود البلدية بحثا عن حياة أفضل.

علاوة على ذلك، فإن أي فلسطيني مقيم سيفقد بشكل نهائي الإقامة في القدس إذا هو / هي حصل/ ت على جنسية من أي بلد. وبالتالي ونتيجة لذلك، فإن العديد من المقدسيين الفلسطينيين يفقدون حقهم في العودة إلى وطنهم.

إن حقوق المجموعة، بمفهوم النظام الجمهوري، خصوصا في بيئة عرقية– وطنية مثل إسرائيل، تعتبر أمرا حيويا ومهما لأنها تزود الأفراد بالوسائل المشروعة لمقاومة الممارسات القمعية التي تفرضها الدولة ومؤسساتها عليهم. ويفتقر المقدسيون الفلسطينيون إلى مثل هذه الحقوق لأنهم ليسوا مواطنين. فالمقدسيون الفلسطينيون من العام ١٩٦٧ فصاعدا هم مجموعة اجتماعية ليس لها أي حقوق أو صوت. فليس لديهم الحق في استخدام الآليات القانونية للدولة

وتم توسيع القدس أكثر من ذلك من خلال شبكة من المستوطنات التي ترتبط بعضها مع بعض بواسطة شبكة معقدة من الطرق ونظام النقل الذي يلغي المسافة بين المركز والأطراف، وفي الوقت نفسه يقسم ويعزل، ويعزز المسافة بين الأحياء الفلسطينية. وأصبح الوضع أسوأ مع بناء الجدار الفاصل العام ٢٠٠٢ والذي يشق ويقطع في بعض الأماكن الأحياء والمدن الفلسطينية المرتبطة عضويا ببعضها، والتي مارست عملها وحياتها دائما كوحدة واحدة. ونتيجة لذلك وخلال فترة وجيزة نسبيا تعطلت الصلة التاريخية بين الشعب الفلسطيني بشكل دائم.

لمقاومة أي ظلم يلحق بهم من قبل هذه الدولة أو أي فئة اجتماعية أخرى. فقد جردوا من حقهم في أن يكون لهم حقوق في وطنهم، وخفض تصنيفهم الائتماني إلى فعل من أفعال الكرم من قبل دولة إسرائيل التي لديها الحق في إلغاء ذلك حسب ما تراه مناسبا. فمن خلال فرض صفة فئة 'الإقامة الدائمة' على المقدسيين الفلسطينيين فإن دولة إسرائيل قادرة على مساءلة فئة المقيمين هؤلاء بموجب القانون الإسرائيلي، بينما تمنحهم في الوقت نفسه مجموعة محدودة جدا من الحقوق للدفاع عن وجودهم في مدينتهم.

إن الحق الممنوح من قبل الدولة تجاه أي يهودي يرغب في الهجرة والعيش في القدس ليس ممنوحا للفلسطينيين. على العكس من ذلك، فإن الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون لأجيال في القدس يعيشون تحت تهديد دائم من فقدان حقهم في العيش في مدينتهم.

وتدهور الوضع منذ بناء الجدار الفاصل، حيث أن عددا من أحياء القدس أصبح 'على الجانب الآخر من الجدار.' تضم هذه الأحياء مثل كفر عقب، سميراميس، رأس خميس، ورأس شحادة أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسمة من السكان المؤهلين للحصول على خدمات البلدية، لكنهم لا يحصلون على شيء، وليس لديهم أي خيار سوى المرور عبر نقاط التفتيش من أجل الوصول إلى أماكن عملهم أو الدراسة في القدس الشرقية. وبسبب الصعوبات المستمرة التي ترتبط مع عبور الحواجز، قرر الكثير من السكان الفلسطينيين أن يجدوا مدارس لأطفالهم وفرص عمل في الضفة الغربية. ونتيجة لذلك أصبح وضعهم تحت تهديد وشيك بفقدان وضع إقامتهم، بما أن «مركز الحياة» بالنسبة إليهم قد تحول، وبالتالي فهم لم يعودوا مؤهلين وفق القانون الإسرائيلي بأن يبقوا سكانا في دولة إسرائيل.

يؤكد ذلك قول ليبرمان وزير خارجية إسرائيل في تشرين الثاني ٢٠١٤ «إن فلسطينيي القدس ليسوا مواطنين في إسرائيل، ويمكن إلغاء صفة الإقامة الدائمة الخاصة بهم».[١٢]

أما من حيث القدس كمدينة، فقد تمت صياغة عدة خطط رئيسة منذ العام ١٩٦٧. وأسفرت هذه الخطط عن تشكيل اثنتي عشرة مستوطنة يهودية نائية ومتجانسة، منتشرة في جميع أنحاء المناطق الفلسطينية التي ضمتها دولة إسرائيل. وكان الهدف الأساس هو نشر الاستيطان اليهودي في جميع أنحاء المناطق الاستراتيجية لـ«منطقة العاصمة»، القدس. وأصبح هذا، كما سنرى، وسيلة لإعاقة حياة السكان الفلسطينيين.

وتم توسيع القدس أكثر من ذلك من خلال شبكة من المستوطنات التي ترتبط بعضها مع بعض بواسطة شبكة معقدة من الطرق ونظام النقل الذي يلغي المسافة بين المركز والأطراف، وفي الوقت نفسه يقسم ويعزل، ويعزز المسافة بين الأحياء الفلسطينية. وأصبح الوضع أسوأ مع بناء الجدار الفاصل العام ٢٠٠٢ والذي يشق ويقطع في بعض الأماكن الأحياء والمدن الفلسطينية المرتبطة عضويا ببعضها، والتي مارست عملها وحياتها دائما كوحدة واحدة. ونتيجة لذلك وخلال فترة وجيزة نسبيا تعطلت الصلة التاريخية بين الشعب الفلسطيني بشكل دائم.

أما من الناحية الديمغرافية، فإن الهدف من كل الخطط الرئيسة هو خلق واقع جغرافي وديمغرافي من شأنه أن يعيق أي محاولات مستقبلية تتحدى سيادة إسرائيل على القدس الشرقية، وتخلق واقعا يجعل العودة إلى حدود ما قبل العام ١٩٦٧ يكاد يكون من المستحيلات.

نتيجة لسياسات الدولة المذكورة أعلاه، فإن إمكانية نمو المجتمع الفلسطيني في المدينة محدودة للغاية بسبب عدم توفر الأماكن العامة التي تعتبر أساسية ومن متطلبات تنمية المجتمع، وكذا محدودية فرص الحصول على الأراضي الشاغرة المناسبة لبناء

المقدسيون: حقوق مسلوبة.

مساكن جديدة التي تعكس النمو الطبيعي للسكان. وهناك عائق آخر يواجهه الفلسطينيون في المدينة، وهو أنه حتى لو أرادوا بناء مساكن جديدة على أراضيهم الخاصة فإنهم يواجهون معوقات إضافية، حيث أن الحصة النسبية للفلسطينيين المتقدمين بطلبات للحصول على تراخيص بناء محدودة ومكلفة. ويتم تعيين هذه الحصة النسبية من قبل الحكومة وتفرضها على البلدية التي عليها أن تمتثل لقرارات الدولة.

لبلدية القدس السلطة في وضع نظام تخطيطي شرط أن تلتزم بالمبادئ التوجيهية للتخطيط الإقليمي. بناء على ذلك ولكي يتم توفير مساحة للفلسطينيين لبناء المساكن هناك حاجة لوضع خطة. وبالتالي، وفي حالة عدم وجود خطة بناء للأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، فان دولة إسرائيل قادرة على احتواء انتشار مساحة الفلسطينيين. فبعد أن سيطرت دولة إسرائيل على القدس الشرقية، ألغت كل الخطط السابقة، ونتيجة لذلك خلقت فراغا تخطيطيا. ومن مجمل البناء الكلي في المدينة، كانت حصة الأحياء الفلسطينية ١٢٪. ولا يقتصر الأمر على إعاقة الدولة للبناء الفلسطيني من خلال عدم وجود تخطيط، إلا أنها أيضا لا توفر حوافز أو مشاريع الإسكان الممولة من الدولة التي تلبي احتياجات الفلسطينيين «... فـ ٨٠٪ من أبنية المستوطنات اليهودية الاسرائيلية في المناطق الحضرية التي أقيمت في المناطق المضمومة مولت من المال العام، في حين أنه لم تتم إتاحة أو تهيئة أي شيء للمناطق العربية الفلسطينية ...»،[١٣] فمعظم أعمال البناء في المناطق الفلسطينية هي مساع خاصة تم تهيئتها من قبل أصحابها على أراضيهم الخاصة.

إضافة إلى ذلك، جرّدت التدابير التقييدية التي يتم استخدامها من قبل الدولة– من حيث الموافقة على تراخيص بناء – جردت الفلسطينيين من أي بديل سوى البناء دون الحصول على تراخيص. وعلى الأقل ٢٨٪ من مجمل المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية «بنيت بشكل غير قانوني» أي بدون تراخيص بناء. «وبحسب عدد السكان، فان هذه النسبة توازي ما مجموعه ٦٠,٠٠٠ عائلة فلسطينية في القدس الشرقية ممن هم عرضة لخطر هدم منازلهم من قبل السلطات الإسرائيلية».[١٤] وقد رفض مئير مرغليت مصطلح «البناء غير القانوني» الذي تستخدمه الحكومة لوصف هذه الظاهرة، وأشار، بدلا من ذلك، إلى أن هذا التصرف يأتي ردا على ما أسماه «قانون غير لائق وجلف.»[١٥]

وأحد الاجراءات الحديثة التي تم استخدامها من قبل دولة إسرائيل لإحباط التوسع الفلسطيني في القدس الشرقية هو «جدار الفصل.» فعلى الرغم من أن الدولة ادعت أن الجدار ضروري من أجل أمن المواطنين الإسرائيليين، ولكن– ومن خلال دراسة مساره– من الواضح أن الجدار يخدم غرضين؛ أحدهما أنه استخدم لانتزاع المزيد من الأراضي الشاغرة من الضفة الغربية، وثانيا يستخدم الجدار كمنطقة عازلة لقطع الصلة بين القدس الشرقية ومحيطها.

عمدت دولة إسرائيل إلى مصادرة ثلث الأراضي الفلسطينية لغرض تطوير الأحياء اليهودية وبناء مساكن جديدة لهم. وقد تم تحديد ٣٥٪ من الأراضي الفلسطينية كأراض خضراء. إن السيطرة اليهودية على جميع أجزاء المدينة تمت على مراحل، والنتيجة هي «تهويد» القدس ونزع الطابع الفلسطيني عن المدينة.

حالما احتلت إسرائيل القدس الشرقية انتقلت بسرعة للعمل على ربط جانبي المدينة معا، وتعزيز سيطرة الدولة الإسرائيلية على المنطقة الموسعة حديثا. مساحة القدس الغربية والتي كانت ٣٨ كم^{٢} تقريبا، التهمت الـ ٦ كم^{٢} التي كانت تشكل القدس (الأردنية)، وكذلك ضمت ٦٤ كم^{٢} إضافية من الأراضي المحيطة والتابعة لقرى ومدن الضفة الغربية، وأعلنت أن هذه المناطق بأكملها تعتبر حدود بلدية «القدس الموحدة.»

ونمت حدود بلدية القدس «الموحدة» على نطاق واسع، وبشكل رئيس نحو التلال الشرقية والشمالية من المدينة، وابتلعت الأراضي التي كانت تعتبر تاريخيا جزءا من القرى الفلسطينية المحيطة بمدينة القدس. وامتدت حدود المدينة شمالا لتشمل شريطا ضيقا يصل إلى مطار قلنديا في ضواحي حدود مدينة رام الله. وفي الوقت نفسه، فإن الحدود «تعرجت جنوبا بطريقة تتجنب بها القرى المكتظة بالسكان، وهي أبو ديس، العيزرية، بيت حنينا، والرام في الشرق والشمال الشرقي.»[١٦] ومن خلال ذلك، وسعت البلدية الإسرائيلية الجديدة مساحة المدينة، وفي الوقت نفسه حدت من نمو محتمل للأحياء الفلسطينية التي تركت دون أي مساحة شاغرة. وقررت الحكومة الإسرائيلية دمج مرتفعات إستراتيجية حول القدس بذرائع أمنية إضافة إلى ذلك.

إن الممتلكات الفلسطينية تصادر ويتم التلاعب فيها لصالح تحقيق الهدف في زيادة عدد السكان اليهود في القدس الشرقية والضفة الغربية. فمنذ السبعينيات سمحت دولة إسرائيل ببناء الأحزمة الاستيطانية التي عطلت توسع الأحياء الفلسطينية وعزلت القدس الشرقية عن محيطها من مناطق الضفة الغربية، وبالتالي خلقت حدودا جديدة. ومن خلال التلاعب في الحيز العمراني بهدف ربط القدس الغربية مع المستوطنات المنشأة حديثا، تم تقطيع المجتمع الفلسطيني وخلق جيوب معزولة يصعب الوصول إليها.

كان تخطيط الحدود البلدية لمدينة القدس مرتبطا مع قضية التركيبة السكانية. لهذا السبب ومنذ ذلك الحين سيطرت دولة إسرائيل على منطقة القدس بأكملها، وتم تخصيص العديد من المؤسسات الحكومية للمراقبة والتخطيط وتحقيق أغلبية يهودية، ليس فقط في منطقة العاصمة القدس، ولكن أيضا في القدس الشرقية ذاتها. وقد تم تحقيق هذا الهدف من خلال السياسات الإسرائيلية بنجاح. «فبين عامي ١٩٦٧ و ١٩٩٠، زاد عدد سكان القدس بشكل كبير، من ٢٦٦,٣٠٠ إلى ٥٤٥,٠٠٠ نسمة. وما يقارب من ثلاثة أرباع هذه الزيادة نتجت عن اليهود الإسرائيليين الذين قدموا وسكنوا فيها، وأكثر من ثلثي الزيادة في عدد السكان اليهود الإسرائيليين كانت بسبب المستوطنين الذين استقروا في القدس الشرقية ومناطق أخرى تم ضمها الى القدس في العام ١٩٦٧.»[٧١]

من خلال النمو الملموس، يتم إحراز الحقائق على أرض الواقع، من هنا يتم إعادة التفاوض بشأن الحقوق الشرعية والسيادة. إن الممتلكات الفلسطينية تصادر ويتم التلاعب فيها لصالح تحقيق الهدف في زيادة عدد السكان اليهود في القدس الشرقية والضفة الغربية. فمنذ السبعينيات سمحت دولة إسرائيل ببناء الأحزمة الاستيطانية التي عطلت توسع الأحياء الفلسطينية وعزلت القدس الشرقية عن محيطها من مناطق الضفة الغربية، وبالتالي خلقت حدودا جديدة. ومن خلال التلاعب في الحيز العمراني بهدف ربط القدس الغربية مع المستوطنات المنشأة حديثا، أسفر ذلك عن تقطيع المجتمع الفلسطيني وخلق جيوب معزولة يصعب الوصول إليها.

إن الجاليات اليهودية لديها تصاريح للتوسع، في حين أن المجتمعات الفلسطينية ليس لديها هذه الإمكانيات. والمنطقة التي تم تخصيصها لسكن الفلسطينيين هي ١٤٪ من كامل القدس الشرقية. ومعدل نسبة البناء ضئيل في المناطق الفلسطينية مقارنة مع المناطق اليهودية.

وتبادر الحكومة إلى تطوير الجانب اليهودي، بينما تعتبر عملية التطوير بالنسبة للفلسطينيين جهدا فرديا، ما يجعلها مكلفة وصعبة.

وتستخدم إسرائيل ثلاث طرق للسيطرة على الأراضي الفلسطينية وهي، مصادرة الأراضي الفلسطينية لتلبية الاحتياجات «العسكرية» الخاصة، ومصادرة الأراضي المملوكة للاستخدام العام، ومصادرة الأراضي التي تراها ملكيات مهملة وغير مستخدمة.

الجزء الرئيس من القانون الذي تستخدمه الدولة لإضفاء الشرعية على ضم الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية هو «مرسوم القانون والإدارة»[١٨] الصادر بتاريخ ١٩ أيار ١٩٤٨. وهذا القانون هو القانون الدستوري الأول لإسرائيل؛ والتعديل على هذا القانون بتاريخ حزيران ١٩٦٧ ينص على أنه «يجوز للقانون وسلطة القضاء وإدارة الدولة أن تبسط سلطتها وتمتد إلى أي منطقة من «أرض إسرائيل» حسب ما تحدده الحكومة ويأمر منها.»[١٩] ومن بين الـ ٧٠ كم٢ من الأراضي التي تم ضمها إلى القدس بعد حرب الأيام الستة ، صودر ٢٣,٥ كم٢ بموجب قانون الأراضي للعام ١٩٤٣.

على النحو المبين أعلاه، ووفقا لقانون الأراضي للعام ١٩٤٣ فإن وزير المالية لديه السلطة لمصادرة الأراضي لأغراض عامة. وبالتالي، وعلى الرغم من عدم وجود ذكر للأراضي التي تم ضمها مؤخرا من قبل الدولة، وتحديدا في القدس، إلا أنه تم نشر تعديل القانون بشكل جلي لضم أراضي القدس الشرقية والمناطق المحيطة إلى دولة إسرائيل. وبالنظر إلى الانتقادات الدولية في ذلك الوقت نتيجة احتلال إسرائيل لما تبقى من فلسطين التاريخية، فقد كانت هذه طريقة خفية لإضفاء الشرعية على ضم القدس الشرقية ومحيطها دون خلق مزيد من الاستفزازات من الحكومة الإسرائيلية.

«الأمن» يعدّ الانفاس في القدس.

كما أن الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون فيما يسمى مناطق السيطرة الأردنية– عدا القدس ما قبل حرب حزيران– صنفوا كغائبين وفقا لقانون الغائبين، وبالتالي فقدوا حقوقهم في ممتلكاتهم. وينص القانون على أن أي شخص كان مواطنا لبلد عربي (العدو) أو في فلسطين خارج حدود إسرائيل يعتبر «غائبا»، ونتيجة لذلك تصبح ممتلكاته/ ممتلكاتها ضمن سلطة «حارس أملاك الغائبين.» وبما أن «سكان القدس الشرقية [غير المقيمين فيها] كانوا ولدة ١٩ عاما «خارج حدود دولة إسرائيل» وكانوا ما زالوا مواطني إحدى الدول العربية، فقد فقدوا حق كونهم المالكين القانونيين لمتلكاتهم حالما تم تطبيق القانون الإسرائيلي.»[٢٠] الغالبية العظمى من الأراضي التي صودرت هي أراض خاصة وفقط «جزء صغير كانت أراضي دولة، وأراض وقفية، أو أراض كان يمتلكها اليهود قبل العام ١٩٤٨.»[٢١] وقد استخدمت هذه الأراضي المصادرة في إنشاء اثنتي عشرة مستوطنة يهودية .

أسفرت نتائج المخططات التنظيمية المختلفة للمناطق الفلسطينية المضمومة عن ثلاث حلقات من المستوطنات اليهودية، الحلقة الداخلية في المركز، وحلقة البلدية تحيط بمركز القدس الشرقية، وحلقة القدس الكبرى التي تمتد إلى حدود القرى والبلدات في الضفة الغربية.

وتضم الحلقة الداخلية المناطق المكتظة بالسكان في وسط مدينة القدس الشرقية. وتشمل: البلدة القديمة، وسلوان، والشيخ جراح، وجبل الزيتون (الطور)، ووادي الجوز، ورأس العامود، وجبل المكبر.[٢٢]

وحلقة البلدية، وهي الحلقة الثانية من المستوطنات، وتحيط الحلقة الداخلية بمستوطنات يهودية ضخمة تضم حوالي ٢٠٠,٠٠٠ من السكان اليهود الإسرائيليين. هناك اثنتا عشرة مستوطنة تحيط بقلب المدينة وتقع داخل الجدار الفاصل. ومهمة هذه المستوطنات أكثر من ذلك، فهي تجزىء القدس الشرقية وتفصل، على وجه الخصوص، تجاور واتصال ما تبقى من الأراضي الشمالية – والجنوبية التي يمتلكها الفلسطينيون في المدينة.

الحلقة الأخيرة هي حلقة القدس الكبرى التي تقع خارج حدود البلدية، ولكن تم توصيلها بشكل معقد مع المدينة من خلال شبكة متطورة من الطرق والأنفاق التي تتجاوز المناطق الفلسطينية ونقاط التفتيش الإسرائيلية وتتيح الوصول السريع والسهل إلى وسط المدينة. وقد وفرت هذه الحلقة وسيلة لفصل القدس الشرقية عن مناطق الضفة الغربية خارج المدينة. وقد تم تحويل جدار الفصل العنصري ليحوي مستوطنات هذه الحلقة، وكذلك لمصادرة الأراضي

لقد حقق التلاعب في الحيز المدني لغرض ربط القدس الغربية مع المستوطنات اليهودية الجديدة المطورة في الجانب الشرقي من خط الهدنة، أمرين على الأقل: أولا، أنه زاد الوجود اليهودي في الجزء الشرقي من القدس، وفي نهاية المطاف خلق أغلبية يهودية في المدينة، وثانيا، أدت الخطط المختلفة إلى تقسيم المجتمع الفلسطيني وخلق مناطق مطوقة وممزقة تكون السيطرة عليها -وعزلها عن بعضها البعض- أكثر سهولة.

الفلسطينية التي كان من الممكن استخدامها لنمو الفلسطينيين وتطورهم.

لقد حقق التلاعب في الحيز المدني لغرض ربط القدس الغربية مع المستوطنات اليهودية الجديدة المطورة في الجانب الشرقي من خط الهدنة، أمرين على الأقل: أولا، أنه زاد الوجود اليهودي في الجزء الشرقي من القدس، وفي نهاية المطاف خلق أغلبية يهودية في المدينة، وثانيا، أدت الخطط المختلفة إلى تقسيم المجتمع الفلسطيني وخلق مناطق مطوقة وممزقة تكون السيطرة عليها –وعزلها عن بعضها البعض– أكثر سهولة.

لقد أدى ضم القدس الشرقية من قبل دولة إسرائيل إلى فصل القدس الشرقية عن الضفة الغربية. وكان لهذا الفصل، وعزل المجتمع الفلسطيني في القدس الشرقية عن المجتمع الفلسطيني الموسع، آثار سلبية على الفلسطينيين المقدسيين من حيث إحساسهم بالهوية والانتماء. علاوة على ذلك، هذا الضياع برز كنتيجة للسياسات الإسرائيلية التي تعرقل تطور السكان الفلسطينيين. ويتجلى ذلك في مجالات التعليم والثقافة والحرية الدينية.

أجبر فلسطينيو القدس منذ العام ١٩٦٧ على واقع جديد، حيث أن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القديمة بينهم وبين المناطق الخارجية من المدينة قطعت تماما. والجدار الفاصل هو لمأسسة تدابير السيطرة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين. فالجدار هدَفَ ويهدف إلى قطع العلاقات ما بين الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية. علاوة على أنه عمل على تقسيم الشعب الفلسطيني إلى كانتونات، مع شبكة طرق تربط المستوطنات بعضها مع بعض، بينما تفصل الأحياء الفلسطينية.

كان لا بد من أن تتحول القدس الشرقية من مدينة ذات أغلبية عربية فلسطينية إلى بيئة مضيافة للسكان اليهود. وقد تم ذلك من خلال توسيع حدود المدينة وبناء مستوطنات يهودية جديدة تفصل المناطق الفلسطينية خارج المدينة عن المدينة، وتعمل على عزل المجتمع الفلسطيني بعضه عن بعض، وفي الوقت نفسه تخلق أغلبية يهودية متآلفة ومتصلة.

كما هي الحال عليه اليوم، فإن عدد سكان القدس ضمن حدود البلدية الإسرائيلية المعلنة هو أكثر من ٨٠٠,٠٠٠ نسمة. أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ من هؤلاء السكان يهود، وحوالي ٣٠٠,٠٠٠ من هؤلاء يعيشون في القدس الغربية، بينما يعيش الباقون (أي حوالي ٢٠٠,٠٠٠) في القدس الشرقية. أما السكان الفلسطينيون فيعيشون في القدس الشرقية ويبلغ تعدادهم أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ نسمة.

تجدر الإشارة إلى أن الفلسطينيين المقيمين في القدس يشكلون أكبر تجمع للسكان الفلسطينيين في إسرائيل.

وقد ذكر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[٢٣] بأن عدد الفلسطينيين في القدس الشرقية العام ٢٠١٣ هو ٤٠٤,١٦٥ نسمة. أما المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي[٢٤] فقد ذكر بأن الرقم هو ٣٠٠,١٠٠ نسمة في نهاية العام ٢٠١٢، في حين أن منظمة بمكوم الإسرائيلية[٢٥] ذكرت بأن الرقم هو ٣٧٢,٠٠٠ نسمة في بداية العام ٢٠١٣. والتناقض في الأرقام دليل على حساسية قضية التركيبة السكانية، وكيف أنها كانت مصدرا يتم التلاعب به لتأكيد شرعية جماعة عرقية واحدة على حساب الأخرى في مدينة القدس.

قبل حرب العام ١٩٤٨، كان عدد السكان اليهود في البلدة القديمة ٢٠٠٠ نسمة فقط. وبين السنوات ١٩٤٨– ١٩٦٧ لم يكن في القدس الشرقية أي من السكان اليهود. أما اليوم فقد تم رفع عدد السكان اليهود إلى ٢٠٠,٠٠٠ نسمة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدد المستوطنين اليهود سيزيد إذا ما أحصينا المستوطنات التي تقع ضمن القدس الكبرى.

وختاما، فإن محو الثقافة والتراث الفلسطيني من القدس يحتاج إلى تخطيط طويل المدى، ونتائج ذلك تحتاج إلى مزيد من الوقت لتظهر على أرض الواقع. إن محو التراث الثقافي للمجتمع ممكن

من خلال غرس السياسات التي تهدف إلى تغيير الطريقة التي ينظر المجتمع فيها إلى نفسه. وهذا بدوره يؤثر على شعورهم بالهوية وكيف يرون أنفسهم ضمن المجتمع الأكبر. ونتيجة لهذه السياسات فإن فلسطينيي القدس الشرقية تم تغريبهم وعزلهم عن المجتمع الفلسطيني الأكبر؛ بالإضافة إلى ذلك تم إخضاعهم ليصبحوا أعضاء أدنى في المجتمع الاسرائيلي الأكبر. وأصبحت الأحياء المقدسية الفلسطينية في القدس أحياء معزولة ضمن مدينة كبرى أغلبها من اليهود. وقد خلقت هذه الأنظمة التي مأسستها الدولة مجتمعا فلسطينيا مستضعفا ومسلوب الإرادة، مجتمعا جاهلا وفقيرا ومهمشا. وأصبح المقدسيون الفلسطينيون مفصولين عن بقية المجتمع الفلسطيني، فالنظام الذي تستخدمه الدولة لرصد تحركات السكان الفلسطينيين من خلال الرقابة والتدقيق الوثيق قد بدد أي احتمال لأن ينهض المجتمع الفلسطيني من تحت شبح القمع الإسرائيلي.

إن التراث الثقافي الذي ورثه المجتمع الفلسطيني لأجيال ممتدة، والدور الديني المركزي والدور الثقافي الذي توفره مدينة القدس للمجتمع الفلسطيني المقدسي ولبقية المجتمع الفلسطيني، تمت الهيمنة عليه من خلال سرد جديد لرواية دينية يهودية ووطن إسرائيلي، بحيث لم يترك مجالا لأي سرد آخر أو رواية أخرى.

هوامش

1 Entry into Israel law of 1952, Annex 4, retrieved in Nov. 2013: http://www.israellawresourcecenter.org/israellaws/fulltext/entryintoisraellaw.htm

2 US Citizenship and Immigration Services, retrieved on Jan. 2014: http://www.uscis.gov/tools/glossary/permanent-resident-alien

3 Cohen, Elizabeth F. Semi-Citizenship in Democratic Politics: Cambridge University Press, 2014, p. 86.

4 OCHA, East Jerusalem: Key Humanitarian Concerns, p.18, March 2011, retrieved May 2014: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_jerusalem_report_2011_03_23_web_english.pdf

5 Executive Order 1813, for more details see: http://www.hamoked.org/TimelineFramesPage.aspx?returnID=timeLineNews&pageurl=http://www.hamoked.org/Document.aspx?dID=121_update%22

6 Nationality and Entry into Israel Law (Temporary Order) 67532003-, retrieved on Nov. 2014: http://www.knesset.gov.il/laws/special/eng/citizenship_law.htm

7 7OCHA, East Jerusalem: Key Humanitarian Concerns, p.18, March 2011, retrieved May 2014: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_jerusalem_report_2011_03_23_web_english.pdf

8 Executive Order 3598 of June 2008,for more details see, http://ccprcentre.org/doc/HRC/Israel/NGO%20Reports/Hamoked_Israel99.pdf

9 OCHA report, 2011, p.23

10 Awad v. the Prime Minister, retrieved on Nov. 2013: http://www.hamoked.org/files/20101430/_eng.pdf

11 http://www.btselem.org/jerusalem/revocation_of_residency, retrieved on January, 2015

12 Nov. 11, 2014: http://www.palpress.co.uk/arabic/?Action=Details&ID=119857

13 Dumper, Michael, The Politics of Jerusalem, Columbia University Press: NY, 1997, p.120.

14 OCHA report, p.2

15 Margalit, Meir, Discrimination in the Heart of the Holy Land, the International Peace and Cooperation Center, Jerusalem, 2006, p.37

16 Dumper, Michael, Jerusalem Unbound: Geography, History and the Future of the Holy City, NY: Columbia University Press, 2014, p.49.

17 Dumper, 1997, p.54

18 Law and Administration Ordinance of May 19th 1948 retrieved on March 2014: http://www.israellawresourcecenter.org/israellaws/fulltext/lawandadministrationord.htm

19 Law and Administration Ordinance (Amendment No.11) Law 5727 – 1967, retrieved March 2014: http://www.israellawresourcecenter.org/israellaws/fulltext/lawandadministrat670627.htm

20 Benvenisti, Meron, Jerusalem: The Torn City, Minneapolis: The University of Minnesota Press, 1976, p.111.

21 B'Tselem, Policy of Discrimination: Land Expropriation, Planning and Building in Jerusalem, Comprehensive Report, May 1995, p.62

22 Dumper, 2014, p. 85

23 http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Selected%20Indicators%20in%20Jerusalem%20Governorate,%202013.htm, retrieved Jan. 2015

24 http://www1.cbs.gov.il/www/hodaot2014n/11_14_134e.pdf retrieved January, 2015

25 http://bimkom.org/eng/wp-content/uploads/Introduction-to-East-Jerusalem-Survey.pdf retrieved January, 2015